وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسـم العلوم المالية والمصرفية

المخالفات والاخطاء في القوائم المالية ودور مراجع الحسابات في معرفتها وتصحيحها

بحث تقدم به الطالب

رسل حسين داخل

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية
كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بإشراف

د. قسمة صابر عوض

١٤٤٠ هـ **٢٠١٩ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (٥٦) ۞

صدق الله العلي العظيم

سورة الاحزاب ((الآية ٥٦))

الإهداء

إلى

وطني الحبيب و شهداء العراق والواجب

والى

كل من ضحى من اجل امن وامان هذا الوطن الحبيب

وإلى

كل من ساعدنا في العلم والمعرفة

الى

والدي الحبيب ووالدتي الحبيبة

والى

أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الأستاذ المشرف

لما بذله من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير

أوجه لهم تحياتي وجهدي المتواضع .. لكم منا التحية

الباحث

الشكر والتقدير

أقدم شكري وتقديري الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر الدكتورة (**قسمة صابر عوض**) والى كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواني الطلبة والى شعب العراق الحبيب.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المقدمة	١
المبحث الأول/ منهجية البحث	٢ – ٣
المبحث الثاني / الجانب النظري	٤– ١٤
المبحث الثالث / الجانب العملي	١٥ – ١٨
الفصل الرابع / النتائج والتوصيات	١٩
مصادر البحث	٢٠ – ٢١

المقدمة:

قد بدأ الاهتمام بمسؤولية المراجع عن معرفة الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت الوظيفة الأساسية لمهنة التدقيق هو معرفة الغش والخطأ نظراً لصغر حجم المشروعات والعمليات المالية ومع تطور الاعمال واتساع نطاقها اصبح هدف التدقيق هو ابداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية.

ومنذ ذلك العصر وحتى عصرنا الحالي اصبح هنالك نوع من التوازن بين اهم هدفين من التدقيق وهما معرفة الغش والاخطاء الجوهرية وبين الثقة والمصداقية في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة حيث ان وجود غش او تلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على صحة نتائج الاعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي ، ولعل الخطأ لا يقع من تلقاء نفسه دون خطأ او دافع بل يقع الخطأ نتيجة السهو او الجهل وعد المعرفة الكافية بمعايير المراجعة .

المبحث الأول
منهجية البحث

أولاً : - منهجية البحث

١ - مشكلة البحث:-

تنبع مشكلة البحث من انها تبحث مسئولية مراجع الحسابات من معرفة الغش والخطأ الذي يمكن ان يقع في القوائم المالية ، وللوفاء بهذه المسئولية فأن على المراجع ان يبحث بجدية عن كل من الأخطاء والمخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية.

وللإجابة عن المشكلة تطرح التساؤلات الاتية:

- ماهي المسؤوليات التي يواجها مراجع الحسابات عند تأدية مهامه؟
- هل يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من معرفة الغش هو عدم بذله العناية المهنية الازمة؟

٢- أهمية البحث :-

تنبع أهمية البحث من أهمية جودة مراقبي الحسابات وما تلتزم من اتباع مجموعة من الوسائل والإجراءات العلمية والعملية السليمة والملائمة والتي منها المقارنة والمقاربات التي يستعين بها مراقب الحسابات في مراحل التدقيق الثلاثة وذلك لكونها تساعد على معرفة الأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية وتعطي تصور كافي لمراقب الحسابات يستعين به في تكوين استنتاجاته ورأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية .

٣ – فرضية البحث :-

لتحقيق اهداف البحث نعتمد على الفرضية الاتية :-

- اتباع مراقب الحسابات لعمليات التدقيق ومطابقتها ومقارنتها في القوائم المالية سيساعد في معرفة والاخطاء والغش والتحريفات وغيرها.

اهداف البحث واهميته:-

- يسعى هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يأتي

١) التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية بمعرفة الغش والخطأ.

٢) إظهار ان مراجع الحسابات غير مسئول عن منع الغش والتصرفات غير القانونية الموجودة بالقوائم المالية ولكن يجب الإبلاغ عنها..

٣) إظهار ان الإدارة المؤسسة هي المسؤولة عن منع الغش والتصرفات الغير قانونية الموجودة في القوائم المالية.

٤) الوقوف على جوانب المسئولية المهنية المتعلقة بأداء مراجع الحسابات

٥) من خلال الأهمية التي يكتسبها محافظ الحسابات في الاقتصاد.

٦) من خلال الدور الرقابي الذي يمارسه محافظ الحسابات.

٧) من خلال الدور الذي يلعبه رأيه الفني المحايد في إضفاء الثقة على القوائم المالية.

المبحث الثاني
الجانب النظري

اولاً/ القوائم المالية

ان الهدف من مسؤوليات مراجع الحسابات هو تعزيز الثقة في مهنة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققين الحسابات ، لذلك فمراجعة الحسابات يجب عليه الالتزام بتطبيق الإجراءات الازمة لمنع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية وإعطاء صورة ذات مصداقية وموثوقية لها، ويمكن لمستخدموا الوثائق المالية ان يثقوا بآرائهم وعدالة تقاريرهم فيها.[١]

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسئولة عن اعدادها وتزويدها بالمعلومات الضرورية وهنا تتجلى أهمية المسؤولية لمراجع الحسابات في معرفة التضليل والغش في القوائم المالية وبالتالي يعتبر مراجع الحسابات مسئول من الناحية القانونية اتجاه المؤسسة او العميل للحكم على صحة القوائم المالية وخلوها من التحريف والغش، ومن هنا يتم تعريف القوائم المالية كما يلي:

- هي تلك الكشوفات المالية التي يجب ان تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعة وكل تغيير يطرأ على حالته المالية.
- تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية ، اذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين، وتعتبر إدارة المنشأة هي المسئولة عن ادارتها، فيجب ان تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.[٢]
- مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة الفصل فيما بينها، تسمح بأعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند اقفال الحسابات.

---

١ ١ شيرين مصطفى الحلو ، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في االكتشاف الغش والاخطاء في القوائم المالية رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية ، فلسطين ٢٠١٢، ص٣

٢ سامح محمد رضى احمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.

- **اهداف وخصائص القوائم المالية.**[1]

الهدف الرئيسي من اصدار القوائم المالية للشركة يتركز في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي و نتائج الاعمال والتغييرات و في المركز المالي من اجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم.

اولاً :- اهداف القوائم المالية:

يمكن تلخيص هذه الأهداف في العناصر الاتية:[2]

١-الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (سواء كان النشاط جارياً أو عرضياً)

٢-تتيح القائمة إمكانية حذف او الغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة ، أي يمكن الإيجاز أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام .

٣-لا تتطلب من مستخدميها الالمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ.

٤-المساعدة في اجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي.

ثانياً :- خصائص القوائم المالية:[3]

تعتبر القوائم المالية مصدر أساسي للمعلومات ، لذلك الخصائص الموعية تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، وبالتالي فان تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب على عدة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة ، وتتمثل الخصائص فيما يلي:

١-**الملائمة** : ان ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من اهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى مطابقة المعلومات المحاسبية مع مستخدميها، وملائمتها مع متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى.

٢-**القابلية للفهم** : يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها من قبل مستخدميها

---

١ نواف محمد عباس الرماحي ، مراجعة العمليات المالية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ٢٠٠٦ ص:١٤٨

٢ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الدار الجامعية ، مصر ٢٠٠٤، ص ٢٨

٣ امين السيد احمد لطفي، إعادة وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥٠

٣-**القابلية للمقارنة والتمثيل** : المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بالمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات وتكون متناسقة بما فيه الكفاية لتحقيق المقارنة.

٤-المصداقية: لكي تكون المعلومات صادقة يجب ان تتصف بالتعبير الصادق عن العمليات المالية ، وتكون خالية من الأخطاء.

ثانياً/ الغش والخطأ ومسؤولية مراجع الحسابات في التعرف عليها

ان ظاهرة الفساد المالي والناتج عن التلاعب او الغش ليست بالشيء الجديد في عصرنا، بل تمتد جذورها الى ان حجمها ونتائجها بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشؤن الاقتصادية والفنية ولذلك يهدف هذا البحث الى معرفة مفهوم الغش والاخطاء – ومسؤولية مراجع الحسابات في معرفتها.

اولاً: – مفهوم الغش والخطأ ونوعاهما والفرق بينهما

مفهوم الغش

الغش هو فعل متعمد من قبل واحد او أكثر من افراد الإدارة او المكلفين بالحكومة او الموظفين او الأطراف الخارجية ينطوي على اللجوء الى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه او غير قانونية.[١]

. يشير مصطلح (التحريف والتلاعب). الى فعل مقصود من قبل شخص واحد او عدة اشخاص من الإدارة والموظفين والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية.

كما يشير مصطلح الغش الى فعل مقصود من قبل واحد او اكثر من أعضاء المؤسسة ، وينطوي الغش على ما يلي :

- تسجيل عمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية
- حذف او الغاء اثار العمليات من السجلات او المستندات
- التلاعب بالسجلات والمستندات وتغييرها او تزويرها .
- سوء توزيع أصول.

وعرف ايضاً بتلك الأخطاء الحسابية والكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يتم فيها اعداد التقارير المالية والاخطاء التي تنتج نتيجة النسيان او تفسير المغلوط عند اعداد التقارير المالي.

١ الاتحاد الدولي للمحاسبيين ، المعيار الدولي للمراجعة رقم ٢٤٠ القرة أ مسؤولية مراجع الحسابات تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية.

أنواع وخصائص الغش والخطأ

سيتم في هذا المطلب التعرف على أنواع الغش والخطأ وخصائص كليهما

أنواع الغش

حددت نشرت معايير المراجعة رقم (١٦) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يمكن تقسيمها الى

غش واحتيال العاملين:

تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالباً ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض، وغالباً ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء

غش واحتيال الإدارة :

هي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريك وتحريف المركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها وخطورته انه يبحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن ان تتغلي الإدارة على الإجراءات الرقابية ومن الصعب معرفة هذا النوع على الرغم من تأثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية. [١]

يمكن ان يرتكب الغش عن طريق:

١- التلاعب في السجلات والدفاتر يقصد إخفاء عجز او اختلاس او إساءة استعمال احد الموجودات ومن الأمثلة على هذا النوع

٢- اثبات مدفوعات وهمية في دفتر الشروع و سجلاته واختلاسها او استعمالها لتغطية اختلاس كإضافة أسماء وهمية الى كشف أجور العمال او تزوير ايصالات دفع وهمية.

الدائن اما الحذف او السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي الى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه معرفة الخطأ : يمكن ان تكون أخطاء الحذف او السهو على النحو التالي.

-عدم قيد عملية بيع اجل وشراء أجل.

عدم احتساب المخصصات الازمة لمقابلة الالتزامات المستقبلية

---

١ عاطف زاهرة ، توفيق سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.

عدم احتساب الأملاك الأصول الثابتة

عدم قيد المقبوضات النقدية

الفرع الثاني: **مفهوم الخطأ**:[1]

الخطأ : يعني تحريفات غير مقصودة في تقارير المالية ، مثل خطأ في جمع البيانات او في معالجتها تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو او في تفسير مغلوط للحقائق ، او خطأ في تطبيق المبادئ الحسابية المتعلقة بالقياس او الاعتراف او التصنيف او العرض الإفصاح.

ثانياً : أنواع الاخطاء[2]

-أخطاء الحذف او السهو :

وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد او غير قصد ، وهي تنشأ عن عدم قيد عملية بالكامل او احد طرفيها في دفتر اليومية ، أو عدم القيام بترحيلها الى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً ، او حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فان هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين و الدائن ، اما الحذف او السهو الجزئي يمكن معرفته بسهولة لأنه يؤدي الى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه معرفة الخطأ يمكن ان تكون أخطاء الحذف والسهو على النحو التالي :

* عدم قيد عملية بيع اجل أو شراء اجل.

*عدم احتساب المخصصات الازمة لمقابلة الالتزامات المستقبلية

*عدم احتساب الاهلاك للأصول الثابتة.

*عدم قيد المقبوضات النقدية

الأخطاء الارتكابية :[3]

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية (جمع او طرح)، او في الترحيل والترصيد وقد يكون كلياً في طرفي العملية ، وقد يكون جزئياً في طرف واحد، ويكشف الخطأ الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات والمصادقات.

---

١ خالد راغب الخطيب وآخرون دراسة متقدمة في تدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة ، عمان ٢٠٠٩ ص ٧٧.

٢ عبد الله خالد امين

٣ زهير إبراهيم الحدوب ، علم تدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر ، عمان ،٢٠١٠ ص:٣٤

الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق الأصول والمبادئ المحاسبية)

وتتمثل في قياس العملية المالية وتسجيلها في الدفتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها او عدم الاخذ بهذه الأصول ، وتؤثر على القوائم نتيجة الاعمال المتعلقة بأرباح او خسائر المشروع والمركز المالي ومن امثلتها الخلط بين المصاريف الإدارية والمصاريف الرأس مالية،

وبالتالي تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم اجراء قيود استهلاك الأصول الثابتة او اجراء هذه القيود بقيمة اكبر او اقل من المفترض فعلاً، او عدم التطبيق السليم لمبدأ المقابلة ، فضلاً عن تجاهل أسس القياس المحاسبي. السليم لعناصر الإيرادات والمصروفات ، وكذلك عدم اتباع سياسة الحيطة والحذر بعدم تكوين احتياطيات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها.[1]

الأخطاء المتكافئة :

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ اثر خطأ اخر بالدفاتر ، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك على صعوبة معرفتها ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء الا اذا دقق في المراجعة المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد ، ولن يكون لذلك الخطأ اثر خطير على نتائج اعمال المشروع . وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف او خطأ في صحة ارصدة هذين الحسابين وقد يترتب وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة اعمال المشروع او مركزه المالي.[2]

الأخطاء الكتابية :

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب اخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد اخر، وفي هذه الحلة نجد ان مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة ، وفي حال أخرى ترحيل نفس المبلغ الى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن معرفة هذا الخطأ حيث ان المراجع لن

---

١ نواف محمد عباس الرماحي ، مراجعة العمليات المالية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ٢٠٠٦ ص:١٤٨

٢ غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، الناحية النظرية ، الطبعة الأولى دار الميسرة للطباعة والنشر ، عمان ،٢٠٠٦ ص١٤٨.

تتساوى اطرافه، حيث يمكن ان تفرق بين نوعين من الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة.[1]

١- الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

* أخطاء الحذف الجزئي والاخطاء الارتكابية اذا كانت جزئية.

* أخطاء تكشف عن نفسها

٢- الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة :

- أخطاء الحذف الكلي
- أخطاء ارتكابية اذا كانت كلية
- أخطاء متكاملة

الفرق بين الغش والخطأ وكيفية تصحيح الأخطاء

يشير الخطأ الى تحريف او استبعاد غير متعمد مبالغ او افصاحات معينة في قوائم مالية، وهي غالباً ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبة المتعارف عليها او نتيجة الإهمال اثناء القيام بالإجراءات المحاسبية

اما الغش فهو عبارة عن تحريف متعمد وهي غالباً ما ترتكب برغبة مرتكبها في إخفاء افصاحات معينة في قوائم المالية او اختلاس او تقديم تقارير مالية غير حقيقية.[2]

كيفية تصحيح الأخطاء

عند اكتشاف المدقق خطأ في الدفاتر والسجلات عليه اولاً ان يقرر ما اذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحاً لانه ليس من الضروري تصحيح جميع الأخطاء التي يكتشفها المدقق اما اذا كان الخطأ ذا أهمية نسبية أي انه له تأثير على المركز المالي فلابد عندها من اجراء التصحيح الازم وفق المبادئ المحاسبية

---

١ غسان الفلاح المطارنة مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠

٢ زهير إبراهيم الحدوب ، مرجع سبق ذكره. ص٣٧

ثالثاً: مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الغش وتقرير عنه

فمدقق الحسابات شخص ينتمي الى مهنة لها معاييرها، ولها أداة سلوك نهائية ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عملهِ، وعليه ان يؤدي عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الاخرين، ويكون مستنداٍ على حكمه المهني، ويتوقع منه ان يؤدي عمله بجودة تضاهي أعمال الاخرين، وإذا كان الضرر مسحوباً بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها، فقد يحكم عليه بالغرامة او السجن او كليهما.

المطلب الأول: مسؤولية مراجعة الحسابات القانونية

الفرع الأول: المسؤولية المدنية

إن المراجع مسؤول اتجاه الشركة واتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء او تقصير، غير انه لابد من اثبات الضرر او التقصير بصفة مباشرة او غير مباشرة. [1]

وتصنف الى نوعين:

أولا: مسؤولية المراجع القانونية تجاه عملائه

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد اصلاً على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوباً ومشتملاً على حقوق وواجبات كل من الطرفين، ولذلك يفضل ان يكون العقد كتابة، واذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب ان تكون واضحة وظاهرة في العقد .

وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفوياً وغير مكتوب، ولكن في هذه الحالة سوف يصعب اثبات أي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الامر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الاثبات.

***أركان المسؤولية التعاقدية:**

١-أن يكون هناك التزام بين الطرفين المدقق سواء في العقد او في القانون.

٢-أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق او اهمال او تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.

---

١ هدى خليل إبراهيم الحسيني مسؤولية مراقب الحسابات ، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٨ ، بغداد ٢١١.

٣-أن ينتج مباشرة عن اهمال المدقق في تأدية واجباته أضراراً بالعميل ويجعله يستحق تعويضا عن ذلك ويتحمل المدقق مسؤولية الاخلال بأحكام العقد، او غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية ويحدد له الحدود الذي سيعمل المدقق في اطارها (مسؤولية تعاقدية).

وقد يشترك العميل ذاته في حدوث اهمال المدقق في الفشل في بذل العناية الكافية او الأداء المناسب لواجباته، وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعاً قانونياً عن اهماله .[١]

ومن الوسائل التي يلجأ اليها المدقق في الدفاع عن ادعاءات العميل بالأهمال فإنه يتم تحديد مسؤولية المدقق ونطاق تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط وخطاب التمثيل.

وخطاب الارتباط هو خطاب موجه من المدقق الى عميله، يحدد فيه مسؤولياته ومسؤوليات العميل في آن واحد، اما خطاب التمثيل فهو خطاب من العميل الى المدقق يوضح بأن المسؤولية الأولية للتمثيل العادل للقوائم تظل مع الإدارة وليس للمدقق.

ثانيا: مسؤولية المراجع تجاه الغير:

وهي المسؤولية التي تنشا تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد، والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعاً اصيلاً، او بشكل غير مباشر. وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض انه توجد مسؤولية للمدقق اذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الادبيات ان مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث فيه خلاف، فقد يكون الطرف الثالث مستفيداً اساسياً من البيانات المالية، اما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بأنه يستخدم البيانات المالية، اما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف غير المسمى من بداية عملية التدقيق.

فأحياناً يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفاً ثالثاً سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال، إعلام المدقق بان البيانات من قبله ستعرض على شركة أخرى لغرض الشراء، او تقدم لأحد البنوك من اجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فان المدقق واجب بذل

---

١ علي عبد القادر الذنيبات ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق ، الطبعة الثانية ، جامعة الأردنية ،٢٠٠٩ ، ص٨٦

العناية المهنية المعقولة تجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي، والإهمال الجسيم، والغش، كما هو الامر بالنسبة للعميل.[1]

ومن الواضح ان مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي يعد تقريره بشأنها او الذين يستخدمونها في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لن يتعاقد بطريقة مباشرة معهم، على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وبناء على ما سبق ترى الباحثة ان المدقق يعتبر مسؤولاً امام الغير عن الغش او الإهمال الجسيم الذي يرقى مرتبة الغش، ويعتبر مسؤولاً إذا كان يعلم بأن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم الى شخص معين بالذات بغرض الاعتماد عليها، ولكن لا يعتبر مسؤولاً من قبل الغير في غير هذه الأحوال.

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب او الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيها التعاقدية والتقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب ان تتوافر اركان هي:[2]

***أركان المسؤولية التقصيرية:**

١-حصول اهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباتها المهنية.

٢-وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق.

٣-رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير، وبين اهمال وتقصير مدقق الحسابات.

الفرع الثاني: المسؤولية التأديبية

يتحمل مراجع الحسابات المسئولية التأديبية عن كل مخالفة او تقصير تقني او أخلاقي في القواعد المهنية وحسب القانون رقم ١٠-٠١ يتحمل محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد المسئولية التأديبية عن مخالفتهم او تقصير تقني او أخلاقي في قواعد المهنة عند ممارسة

---

١ هدى خليل إبراهيم الحسيني ، مرجع سبق ذكره ص ، ٢٩٣

٢ محمود شوقي عطا الله ، مسؤولية المراجع بحوث في المراجعة ، مكتبة الشباب ، مصر ، ١٩٨٣ ، ص :١٨٣

وظائفهم، وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم وتتمثل العقوبات فيما يلي:[1]

(الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت٦ اشهر، شطب من الغرفة المركزية لمحافظي الحسابات .

وبالنسبة لادارات مدقق الحسابات ، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي، الإنذار والخصم من المرتب مدة لا علاوة ولا ترفيع والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش، او المكافئة او مع الحرمان من كل او من بعض المعاش او المكافئة.[2]

أركان المسؤولية التأديبية:

لا تقوم الا بتوفر ركنين مادي ومعنوي:

- **الركن المادي:**

ويتمثل في العامل الإيجابي او السلبي الذي يصدر من المدقق فاذا لم يوجد خطأ ولم يثبت اخلاله بواجبه الوظيفي او التزامه المهني فلا يمكن مساسه تأديبياً وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي والمهني، ولو لم يقع ضرراً فعليه يترتب عليه مسئولية تأديبية وعلى ذلك فان الضرر ليس ركناً في المسئولية التأديبية بخلاف المسؤولية المدنية.

- **الركن المعنوي:**

لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبياً بل لا بد ان يصدر الفعل الخاطئ عن آرادة اثمة ، ولا يعني ان الخطأ التأديبي يكون دائماً متعمداً فهو قد يكون عمدي او غير عمدي كل ما هنالك انه اذا ثبت التعمد اصبح ضرفاً مشدداً عند تقرير العقوبة .

- **الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية**

قد يتعرض مراجع الحسابات الى المسؤولية الجنائية في أداء عملية المراجعة وذلك اذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي او المعنوي الى نطاق الاضرار بالمجتمع وهي عقوبة يحددها المجتمع

---

١ الجريدة الرسمية القانون رقم ١٠ يتعلق بمهن الخبير المحاسبي، ا والمحاسب المعتمد المادة ٦٣ العدد ٤٢ .

٢ نواف محمد عباس الرماحي ، مراجعة العمليات المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشرو التوزيع، عمان ٢٠٠٩ : ص٩٥.

المبحث الثالث
الجانب العملي

١-طـريقة احتساب المؤشـر :

أ-طـريقة احتساب المؤشـر (Isx price Index 40) .

يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على عينة من الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها بانتظام وعددها (٤٠) شركة وتعتمد طريقة القياس على أساس ثابت هو اول جلسة في بداية العام لقياس قيمته ، وأيضاً على اساس متحرك يعتمد على مقارنة قيمته في الجلسة الحالية بقيمته في الجلسة التي سبقتها . (التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية ، ٢٠١٠ : ٦) . اذ اعتمد سوق العراق للأوراق المالية هذه الطريقة في حساب المؤشر العام لأسعار الأسهم بعد مباشرة السوق بالتداول الالكتروني في جلسة (٢٠٠٩/٩/٣) لأدراج ٩٠% من الشركات في السوق وتداول معظمها بشكل منتظم ،وقرر السوق ما يأتي : (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية ، ٢٠١٠ : ٢) .

١-اختيار عينة جديدة تظم على الاقل (٤٠) شركة مستمرة التداول .

٢-اختيار جلسة تكون فيها اسعار الأسهم مستقرة واعتبارها جلسة الاساس .

٣-يكون قياس المؤشر وفقا لنسبة (١٠٠٠) وليست (١٠٠) حتى تصبح لأجزاء النقطة اهمية في التعبير عن قيمة المؤشر ويكون اي تغير في الاسعار واضح ومتحسس .

٤-ليتمكن السوق من اظهار المؤشرات القطاعية التي لم تظهر مع الشركة وعلى هذا الاساس تكون صيغة المؤشر كما يأتي :

$$\text{مؤشر السوق} = \frac{\text{مجموع الحالي(وزن الشركة} \times \text{سعر التداول)}}{\text{مجموع الاساس (وزن الشركة} \times \text{سعر التداول)}}$$

إذ إن :

وزن الشركة = $\frac{\text{رأسمال الشركة}}{\text{مجموع رؤوس اموال الشركات}}$

لكي يكون وزن الشركة اصغر رقم صحيح ، وكذلك يمكن ايجاد نسبة التغير في قيمة المؤشر من خلال المعادلة الأتية :

نسبة التغير(معدل النمو) (%)= $\left[\frac{\text{المؤشر العام الحالي}}{\text{المؤشر العام السابق}}\right] * ١٠٠$

والتغير في عدد النقاط يتم احتسابها من خلال المعادلة الأتية :

التغير في عدد النقاط = المؤشر الحالي – المؤشر السابق

واما في حالة تغير رأسمال الشركة سيتم احتساب اساس جديد

الاساس الجديد = معدل اسعار الاساس لرؤوس الاموال بعد التعديل

إذ يكون اساس الاحتساب الجديد كالاتي :

أ–الشركة في العينة تأخذ فيه صفر اذا لم يتم تداول أسهمها .

ب–الشركة في العينة تأخذ سعر الاغلاق للجلسة الحالية في حالة تداولها لأول مرة .

ج–الشركة التي يتغير رأسمالها يتم تعديل رأسمالها في الاساس .

د–الشركة في العينة تأخذ سعر اغلاق الجلسة التي تسبقها اذا لم يتم تداول أسهمها خلال الجلسة (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية ، ٢٠١٠ : ٨).

ب–طريقة احتساب المؤشر (ISX price Index37) .

هو رقم قياس مئوي يعتمد على قياس حركة التغير في اسعار أسهم عينة من الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها بانتظام وعددها (٣٧) شركة تمثل قطاعات السوق ، تستخدم عدد من البورصات

المؤشر نسبة الى عشر الاف نقطة ومنها ما يستخدمه كرقم قياسي ومئوي مثل سوق العراق للأوراق المالية ، يتم تثبيت اوزان جلسة الاساس وقياسها على انها (١٠٠%) يجري بعدها قياس المؤشر في كل جلسة استناداً الى مقارنة قيمته بتلك القيمة ، ومن ثم مقارنة قيمته في جلسة اليوم بقيمته في الجلسة التي سبقتها لتحديد نسبة وقيمة التغير بالنقاط ، وقد تم اطلاق هذا المؤشر اعتباراً من شهر شباط (٢٠١٣) اعتمد على استبعاد الشركات المشطوبة وضعيفة التداول التي كانت في العينة السابقة واضافة شركة جديدة تمثل قطاع الاتصالات . (التقرير السنوي العاشر لسوق العراق للاوراق المالية ، ٢٠١٣ : ١١) .

ج-طريقة احتساب المؤشر (ISX price Index60) .

يعد مؤشر السوق مؤشر اتجاهي لمتابعة اتجاه حركة اسعار الأسهم المتداولة وهي تتمثل بحجم العينة المختارة التي يجري مراجعتها سنوياً او دورياً لغرض معرفة مدى دقة هذا التمثيل ، وتاثير العوامل القياسية والعوامل غير القياسية عليه ، اطلق سوق العراق للاوراق المالية مؤشر اسعار الأسهم المتداولة (ISX60) عام ٢٠١٥ اعتباراً من جلسة (٢٠١٥/٢/٩) وهو مؤشر نظام التداول الالكتروني الجديد (X-stream) ويقوم النظام الالكتروني باحتساب مؤشر السوق (ISX60) في كل جلسة لعينة عددها (٦٠) شركة مساهمة مدرجة اختيرت على وفق الاساس الأتي : (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية ، ٢٠١٥ : ٥)

١- اختيار الشركات التي تحقق اكثر معدل دوران أسهم في التداول والتي لا تتعرض لعقوبات الايقاف .
٢- لم يتم تسجيل الشركات حديثة الادراج ضمن المؤشر ، وسيتم اضافتها لحين استقرار تداولها وتحقيق معدل دوران مناسب .
٣- اعتماد النسبة منسوبة الى (١٠٠٠) نقطة بدل المؤشر المئوي لاحتساب ادق التغيرات السعرية .
٤- اعادة احتساب قيمة المؤشر لعام ٢٠١٤ حتى تسهل عملية المقارنة للعام٢٠١٥.

٢-اداء المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية :

اداء المؤشر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) :

اتسم مؤشر اسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية بالتذبذب والتقلب وبحسب ما هو موضح في جدول (١) . إذ بلغت قيمة المؤشر (٦٤,٦٦٩) في عام (2004) وانخفضت هذه القيمة في عامي (2005) و (2006) لتصل الى (٤٥,٦٤٤) نقطة و (٢٥,٢٩) نقطة على التوالي ويرجع سبب الانخفاض الى تراجع اسعار النفط وانخفاض كميات تصديره وكذلك بسبب حدوث ازمة الاقتصاد العالمي ، وكذلك بسبب عدم الاستقرار الامني وتلكؤ اداء الكثير من الشركات المساهمة . وفي عام (٢٠٠٧) اخذ المؤشر العام بالارتفاع إذ اصبح (٣٤,٥٩) ويعود هذا الارتفاع الى تطبيق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي يسمح للمستثمرين غير العراقيين بالتداول في سوق العراق للاوراق المالية .(التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية ،٢٠٠٧: ٧) . وكذلك بسبب تحسن الوضع الامني وعودة اسعار وكمية النفط المصدرة للارتفاع ، واستمر الارتفاع التدريجي في قيمة مؤشر اسعار الأسهم ليصل الى (١٣٦,٠٣) في عام ٢٠١١ وبمعدل نمو (٣٤،٧٠) ويعكس هذا الارتفاع تحسن نشاط الاستثمار في الاوراق المالية . (التقرير الاقتصادي السنوي للبك المركزي ، ٢٠١١: ٣٦) . ومن ثم بدأت قيمة المؤشر بالانخفاض التدريجي خلال الاعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) لتصل قيمته الى (٩٢) في عام (٢٠١٤)* ويعود سبب هذا الانخفاض الكبير في قيمة المؤشر الى تدهور الوضع الامني والسياسي والاقتصادي متمثلاً بالاعتداءات الارهابية التي شهدتها البلاد في هذا العام من قبل عصابات داعش وتراجع اسعار النفط عالمياً ، اما في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، فقد شهد انخفاضاً بمعدل نمو سالب (٢٦,٨٠) ليصل الى (٧٣٠,٥٦٠) وفي عام ٢٠١٦ الى (٦٤٩,٤٨٠)نقطة ويرجع سبب الانخفاض الى تدهور الاوضاع الامنية إذ دمر الارهاب الداعشي البنى التحتية والمكونات الرأسمالية المادية المنتجة الى جانب الدمار الذي الحقه بالإرث الحضاري والثقافي العراقي واصبح حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر يقدر بنحو ٣٠% في عموم العراق مع وجود مليوني نازح من المحافظات .

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

١- مراجع الحسابات ليس مسئولاً عن اكتشاف الأخطاء رغم المسؤولية --المدنية والجزائية

٢- عندما يقدم مراجع الحسابات تقريره فهو غير ملزم قانونياً بإجراءات جديدة بعد ذلك عند معرفة الأخطاء

٣- يبدي مراجع الحسابات رأيه السلبي عند معرفة حالات الغش والاخطاء الجوهرية في التقارير المالية

٤- تكمن مسؤولية مراجع الحسابات في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الغش والاخطاء الجوهرية.

٥- ضرورة ممارسة الشك المهني والاحتياط بالحذر المهني وبذل العناية المهنية الازمة لتحقيق أغراض المراجعة .

٦-عندما يقدم المراجع تقريره فهو غير ملزم قانونياً بأجراءات جديدة بعد ذلك عند اكتشاف الأخطاء.

ثانياً : التوصيات

١. الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجع الحسابات وتطوير أدائهم بشكل مستمر.
٢. تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات بشكل دقيق مع وضع قواعد وضوابط متعلقة بمعرفة الغش والخطأ في القوائم المالية.
٣. وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب المراجع لتحسين من مستوى أدائهم.
٤. ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسئوليات المراجع بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة بمعرفة الغش والخطأ في التقارير المالية.

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: المصادر العربية

١. الاتحاد الدولي للمحاسبيين ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق، والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة – المعيار التدقيق الدولي رقم ٢٤٠، مسؤلية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق،٢٠٠٣

٢. الاتحاد الدولي للمحاسبيين ، المعيار الدولي للمراجعة رقم ٢٤٠ الفقرة أ-١١ ، مسؤليات المراجع اتجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية ،٢٠٠٧.

٣. اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.

٤. امين السيد احمد لطفي، إعادة وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥٠٦

٥. خالد راغب الخطيب وآخرون دراسة متقدمة في تدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة ، عمان ٢٠٠٩ ص ٧٧.

٦. زاهرة عاصف سواد توفيق، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.

٧. الساعي ، مهيب وهبي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ،-علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى دار الفكر للنشر والتوزيع

٨. الصبان ، محمد سمير ، (١٩٩٧) ، " المسئوليات تجاه العملاء، " المراجعة مدخل عملي تطبيقي" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ص ١٤٠.

٩. عبد الله ، خالد أمين (٢٠٠٠) "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية " ، الطبعة الأولى ، ص٤٨ ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.

١٠. علي عبد القادر الذنيبات ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق ، الطبعة الثانية ، جامعة الأردنية ،٢٠٠٩ ، ص٨٦

١١. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، الناحية النظرية ، الطبعة الأولى دار الميسرة للطباعة والنشر ، عمان ،٢٠٠٦ ص١٤٨.

١٢. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الدار الجامعية ، مصر ٢٠٠٤، ص ٢٨والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين،٢٠٠٤

١٣. المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والاخطاء في القوائم المالية ، شيرين مصطفى الحلو، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية ، فلسطين ٢٠١٢، ص٣

١٤. نواف محمد عباس الرماحي ، مراجعة العمليات المالية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ٢٠٠٦ ص:١٤٨

١٥. هدى خليل إبراهيم الحسيني مسؤولية مراقب الحسابات ، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٨ ، بغداد ٢١١.